

يقول «عندما يريد اللساني وصف لسان ما فإنه يبنّي ما يسمّى في العلوم الصحيحة منوالاً، لا للسلوك اللغوي الحقيقي وإنما يبنّي منوالاً للنظام المطّرد الذي يكمن وراء هذا السلوك. (وبصفة أدقّ يبنّي منوالاً للجانب المحدود من هذا السلوك الذي قرّر اللساني لأسباب منهجية أن يلحقه بمجال اللسانيات»¹.

- الحجة الثانية:

تتهم الحجة الثانية نظام العوامل بأنه أدى بالنحاة العرب إلى التشريع لأساليب رديئة فيها من صور التعبير القناسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح أو غير فصيح حسب قول الأستاذ السقاء². ويقصد المحدثون بهذا القول ما سمّاه إبراهيم مصطفى التقدير الصناعي ويشمل العوامل التي يتحتّم تقديرها دون أن يصحّ النطق بها في كلام³ كالقول بأن التقدير في قولك: زيدا رأيتّه هو رأيت زيدا رأيتّه الخ. . .

ويمكن أن نقول إننا دحضناها بصفة ضمنية عندما حددنا خصائص المنوالات⁴، فقد اشترطنا في المنوالات أن تتكهّن بالأحداث التي تفسّرها بناء على تسليمنا بأن وراء كل حدثان نظاماً ولم نشترط أن تشابه اللّغة التي تصفها، فليس ذاك مقياس صحتها أو فسادها. ويمكن أن نشبّه حال المحدثين الذين افترضوا هذا التماهي بين اللّغة الموصوفة، واللّغة الواصفة بحال أصحاب النحو المقارن الذين ظنوا أن المنوالات التي صاغوها لإعادة بناء بعض مظاهر اللسان الهندي الأوروبي

1 انظر ص 30.

2 - انظر الهامش 38 من القسم الثاني من هذا العمل ص...

3 إحياء النحو ص 23.

4 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 2.3.